A/52/216/Add.1
29 July 1997
ARABIC

الجمعية العامة

الدورة الثانية والخمسون
البند ١٢١ من القائمة الأولية*

خطة المؤتمرات

الهيئات الفرعية المأذون لها بالاجتماع خارج مقارها
الدائمة وفقاً للفقرة ئ من الجزء الأول من قرار
الجمعية العامة ٢٤٣/٤٠

تقرير الأمين العام

إضافة

شين - اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

١ - وفقاً لخطة عمل العقد الدولي للقضاء على الاستعمار، التي اعتمدتها الجمعية العامة في قرارها ١٨١/٤٦ المؤرخ ١٩ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩١، طلب إلى اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة أن تنظم بالتناوب خلال العقد حلقات دراسية في منطقتى البحر الكاريبي والمحيط الهادئ، اللتين يوجد بهما معظم الأقاليم المستعمرة. واعتبرت هذه الحلقات الدراسية ساحة هامة لتمكن اللجنة الخاصة من الحصول على معلومات مباشرة عن الأقاليم، والاستماع إلى آراء ممثلي الأقاليم، فضلاً عن الدول والمنظمات القائمة في هاتين المنطقتين.

٢ - وقد أصبح عقد هذه الحلقات الدراسية ضرورياً نظراً لانعدام التعاون الرسمي من جانب بعض الدول القائمة بالإدارة، ورفضها توجيه دعوات إلى الأمم المتحدة لإيriad ببعثات زائرة إلى الأقاليم. وقد أعلنت اللجنة الخاصة مراراً أنها على استعداد لإعادة النظر في دور الحلقات الدراسية بمجرد أن توجه الدول القائمة بالإدارة هذه الدعوات.

٣ - وفي عام ١٩٩٧، أولت اللجنة الخاصة مزيداً من الاهتمام إلى المسألة، وناقشتها بصورة غير رسمية مع الدولتين القائمتين بالإدارة، وهما المملكة المتحدة والولايات المتحدة، على التوالي. وأدرج اتفاق في قرار الجمعية العامة ٢٢٤/٥١، الذي اعتمدته الجمعية دون تصويت في ٢٧ آذار / مارس ١٩٩٧. كما ناقشت اللجنة الخاصة المسألة مناقشة متعمقة، فيما يتصل بتقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب المراقبة الداخلية (A/51/486)، بما في ذلك عرض قدمه وكيل الأمين العام للمراقبة الداخلية في اجتماع اللجنة الخاصة، وتقرير مقدم من اللجنة الخاصة عن الموضوع (A/AC.109/2085). فضلاً عن رسالة موجهة إلى الأمين العام من رئيس اللجنة الخاصة (A/52/220).

٤ - ويبين التقرير المتعلق بأنشطة مكتب المراقبة الداخلية بوضوح أنه لم تكن هناك أي مخالفات مالية أو إساءة تصرف في الأموال. غير أن اللجنة الخاصة رأت أنه كان ينبغي تلafi بعض الاستنتاجات الخاطئة التي وردت في التقرير، وتعهد وكيل الأمين العام للمراقبة الداخلية بأن يأخذ شاغل اللجنة الخاصة في الاعتبار. ومع ذلك، فقد استعرضت اللجنة الخاصة مرة أخرى الحلقات الدراسية، التي لا تزال تعتبر عنصراً أساسياً من عناصر عملها.